إسطنبول.. قمة رباعية بمصالح متناقضة

محمد نادر العمري

كما كان متوقعاً لها، لم تحقق القمة الرباعية التي انعقدت في إسطنبول منذ أيام أي خرق، ولم يتضمن بيانها الختامي أي مخرجات أو مفاعيل جديدة من شأنها دفع التسوية السياسية في سورية أو إعطاؤها زخماً سياسياً يذكر، بل يمكن القول إن هذا البيان في شكله ومضمونه لم يكن سوى نسخة دبلوماسية منمقة ومكررة لبيانات «أستانا» السابقة والقرار ٢٢٥٤، ما يؤدي لاستمرار الهوة في المساحة الشاسعة بين البنود المنمقة والمثالية وبين الممارسات السلوكية للمثلث التركي الفرنسي الألماني.

فوحدة الأراضي والحفاظ على السيادة السورية واحترامها كما تضمنه البيان، هو بند تجاهلته أنقرة وضربت به عرض الحائط على مدى السنوات الثماني السابقة، ابتداء من سعيها لسلخ أجزاء من الأراضي السورية وصولاً لزج قواتها داخل الأراضي السورية بذريعة محاربة الإرهاب ودعم المجموعات المعارضة المعتدلة وإقامة نقاط مراقبة، مروراً بالإجراءات القسرية في فرض الهوية والعملة التركية بدلاً من نظيرتها السورية والتغيير الديموغرافي وغيرها من السلوكيات «التتريكية» التي لا تقل خطورة عما تمارسه فرنسا وألمانيا في الشمال الشرقي من حيث دعم القوى الانفصالية وإقامة قواعد عسكرية تحت المظلة الأميركية.

انطلاقاً من هذا الواقع المتناقض بين البيانات الدبلوماسية والسلوكيات المتناقضة، يمكن فهم اللهجة الروسية الحذرة جداً قبل انعقاد هذه القمة، عبر دعوة المتحدث الرسمي للكرملين ديمتري بيسكوف: «إلى عدم توقع حدوث اختراق خلال هذه القمة، وتأكيده أنها مخصصة لتبادل الرأي في الملفات المطروحة وليس لاتخاذ قرارات حاسمة» حسب وصفه، إلا أن الإصرار الروسي على إعادة الدماء لهذه القمة مجدداً بعد إلغائها في أيلول الماضي يعود لمرتكزين أساسيين:

الأول: السعي الروسي لاستثمار برودة الجبهات وتمديد المهلة المحددة لتركيا لتنفيذ التزامها تجاه اتفاق إدلب، لإنتاج ظروف موضوعية توحد مرجعيات العملية السياسية في السورية، ووضع سكة جنيف على مسارها الصحيح عبر استقطاب دول وأطراف جديدة داعمة لمخرجات التوءمين «سوتشي وأستانا»، وهذه شكلت نقطة التقاء لتصريح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مع نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إذ اعتبرا في تصريحيهما الصحفي أن القمة الرباعية «خطوة إلى الأمام» عن طريق توحيد جهود ضامني أستانا مع المجموعة المصغرة، التي أرسل لها وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إشارات إيجابية قبل انعقاد القمة عبر ترحيب موسكو «المشروط» بإمكانية التعاون معها لحل الأزمة السورية.

أما المرتكز الروسي الثاني يكمن في منح تركيا أردوغان نصراً إعلامياً في استضافة القمة، ولكن في الوقت ذاته يضيق الخناق عليه ويعقد تموضعه في «عنق الزجاجة» لإجباره على تنفيذ التزاماته أو إعلان إخفاقه تجاه اتفاق إدلب، من خلال توسيع دائرة الدول المؤيدة للاتفاق واحتمالية استقطابهم لفصلهم عن التوجه الأميركي انطلاقاً من مصالح حماية أمنهم القومي وإعادة دورهم بالعملية السياسية واحتمالية مشاركتهم في إعادة الإعمار عبر النافذة الروسية، ولكن هذا التوجه الروسي قوبل بحرص ألماني فرنسي في عدم إظهار مشاركتهما بهذه القمة على أنه تحد للإدارة الأميركية ورئيسها دونالد ترامب وفق تعبير عدد من الدبلوماسيين الأوروبيين لصحيفة «حرييت التركية».

على حين يظهر التناقض بشكل أوسع حول الإجماع الذي تضمنه البيان على إطلاق عمل اللجنة الدستورية قبل بداية العام القادم، ليصطدم بمعضلة حقيقية تكمن: أولاً في سعي أوروبي لربط مشروع إعادة الأعمار بالعملية السياسية وإبقاء دورهم تحت العباءة الأميركية عبر المجموعة المصغرة حول سورية التي توصلت لورقة مبادئ قدمت للمبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا ورفضت من عواصم دمشق وموسكو وطهران، ثانياً في الكباش والسجال السياسي والدبلوماسي الذي قد تشهده الأزمة السورية داخل أروقة الأمم المتحدة وفي اللقاءات الثنائية والموسعة حول اختيار المبعوث الدولي الجديد، ثالثاً في مدى تمسك المبعوث الجديد بالقائمة الثالثة للجنة الدستورية والمسماة في قائمة المجتمع المدني والمحلي وكيفية انتقاء أعضائها، رابعاً في الفيتو التركي الذي يرفض المشاركة الكردية في عمل هذه اللجنة، خامساً في الإجراءات التقنية والفنية لعمل اللجنة وجدول أعمالها وآلية اتخاذ قرارها.

كلام الرئيس التركي عن أن الشعب السوري هو الذي يقرر مصيره ويختار رئيسه، لم تكن سوى خضوع تركي للواقعية السياسية ومناورة أمام الروس لكسب المزيد من الوقت والمماطلة في تطبيق اتفاق إدلب، هذا الواقع السياسي وتقطيع المراحل وحرقها من دون الوصول لنتائج لمثل هذه اللقاءات والمؤتمرات، سيفضي في نهاية الأمر إلى العودة لمسار فرض أمر واقع ميداني تحشد له دمشق وحلفاؤها على جبهة إدلب، وإحياء عجلة «سوتشي» للمرة الثانية بتوافر ظروف إضافية مختلفة، تتمثل:

– استثمار تأزم الوضع السعودي للضغط عليها روسياً لضمان مشاركة وفد الهيئة العليا للتفاوض في هذا المؤتمر.

– توسيع دائرة المشاركة للقوى الكردية للحد من طموحات أردوغان وممارسة الضغوط عليه لتنفيذ التزاماته من جانب، ومن جانب آخر لانتزاع هذه الورقة الكردية من «أسر القبضة الأميركية» لاحتواء الأكراد وإشراكهم في العملية السياسية واللجنة الدستورية لضمان عودة شرق الفرات ضمن تفاهمات سورية سورية برعاية روسية وإيرانية تغني عن المواجهة.

لذلك قد لا نستغرب أن يتم الإعلان في القريب العاجل عن الدعوة لعقد حوار وطني جديد «سوتشي٢» وكذلك لا نستغرب أيضاً أن يكون أحد مخرجاتها الدعوة لتشكيل لجنة دستورية بقائمتين على أن تتضمن كل قائمة أعضاء من المجتمع المحلي يتم انتقاؤها من الحكومة والمعارضة أو أن تكلف روسيا انتقاء القائمة الثالثة، فخلط الأوراق مستمر مادامت النيات بعيدة عن التطبيق.

دي ميستورا يأمل بعقد اجتماع قريب مع «ضامني أستانا»

| وكالات

عبر المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، عن أمله في استضافة اجتماع قريبا في سياق مشاورات جنيف مع كبار المسؤولين الضامنين لمسار أستانا (إيران وروسيا وتركيا)، وسط أنباء عن احتمال انعقاده في العاشر من الشهر القادم.

وأعلن دي ميستورا، أنه استضاف الإثنين في لندن مشاورات في إطار عملية جنيف حضرها ممثلون عما يسمى «المجموعة المصغرة» التي تضم الأردن ومصر وفرنسا وألمانيا والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة.

ووصف اللقاء، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، بأنه «تفاعل مفيد يعتمد على جدية وإلحاح للمضي قدما في اللجنة الدستورية السورية»، مشيراً إلى أنه التقى أيضاً رئيس «هيئة التفاوض» المعارضة نصر الحريري.

وعبر دي ميستورا عن أمله في «استضافة اجتماع آخر قريبا في سياق مشاورات جنيف مع كبار المسؤولين الضامنين لأستانا» (إيران وروسيا وتركيا). تأتي تصريحات دي ميستورا بعد زيارة قام بها إلى دمشق الأسبوع الماضي، وعقب قمة رباعية عقدت في ٢٦ الشهر الجاري، بمدينة اسطنبول التركية، حضرها رؤساء روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا، وبحثوا الملف السوري بهدف إيجاد قواسم مشتركة ووضع آليات للتعامل مع الملفات المطروحة وخاصة اللجنة الدستورية. ونقلت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، عن مصادر مطلعة على عمل المبعوث الأممي أن الأخير سيجتمع مع ممثلين عن الدول الضامنة لمسار أستانا (روسيا وتركيا وإيران) في العاشر من الشهر المقبل، قبل تقديم آخر إحاطة له في مجلس الأمن، وانه من المتوقع أن يجري الاجتماع في جنيف.

وكان المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، أكد أن روسيا تساعد في تشكيل لجنة مناقشة الدستور.

وشهد تشرين الأول الجاري العديد من الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بالأزمة السورية، لوضع خطط ملموسة قبيل مغادرة دي ميستورا منصبه نهاية تشرين الثاني المقبل. تجدر الإشارة إلى أن المبعوث الأممي، أكد في ١٧ تشرين الأول الجاري، أنه سيتنحى عن منصبه نهاية شهر تشرين الثاني المقبل. وشغل دي ميستورا منصب المبعوث الخاص إلى سورية خلفاً للدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي الذي استقال في منتصف أيار ٢٠١٤.

عمليات الجيش تتواصل في «تلول الصفا».. والأمم المتحدة تعمل لإغاثة «الركبان»

| الوطن - وكالات

مع مواصلة الجيش العربي السوري عملياته ضد تنظيم داعش الإرهابي في «تلول الصفا» في بادية ريف دمشق الشرقية عند الحدود الإدارية مع ريف السويداء، أكدت الأمم المتحدة أنها تعمل لإيجاد وسيلة مناسبة لإيصال المساعدات إلى «مخيم الركبان» قرب الحدود الأردنية.

وتجددت الاشتباكات بوتيرة عنيفة على محاور في «تلال الصفا» بين وحدات الجيش وتنظيم داعش، بحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، الذي لفت إلى أن الاشتباكات ترافقت مع عمليات قصف واستهدافات متبادلة بين الطرفين، بالإضافة لضربات جوية من قبل الطائرات الحربية في سلاح الجو والتي استهدفت محاور القتال ومواقع التنظيم بين الحين والآخر. وأشار «المرصد» إلى أن تجدد الاشتباكات بوتيرة عنيفة جاء في ظل تعثر عملية الإفراج عن الدفعة الثانية من مختطفي السويداء البالغ عددهم ٢١ مختطفاً هم ١٤ طفلاً و٧ مواطنات، بعد تحرير ٤ أطفال وسيدتين في الدفعة الأولى السبت قبل الماضي.

ولفت «المرصد» إلى دوي انفجارات ليل أول من أمس في أطراف بادية ريف دمشق، ناجمة عن استئناف قوات الجيش عمليتها العسكرية ضد داعش في منطقة «تلول الصفا».

وفي شأن منفصل، أصدر المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة علي الزعتري في سورية بياناً حول قافلة المساعدات الإنسانية المزمع إرسالها إلى «مخيم الركبان»، وتلقت «الوطن» نسخة منه.

وأوضح الزعتري، أن قرار تأجيل إيصال المعونات الإنسانية لـ«مخيم الركبان» والتي كانت مقررة يوم ٢٧ تشرين الأول الحالي، قد اتخذ «بناء على معلومات موثقة بوجود خطر حقيقي على العاملين ضمن القافلة»، دون أن يوضح مصدر «الخطر الحقيقي».

دبابة تابعة للجيش السوري تدك معاقل «داعش» في تلول الصفا (عن الإنترنت – أرشيف)

وكان مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري، أكد في مجلس الأمن الدولي أول من أمس، أن الحكومة السورية أعطت موافقتها لوكالات الأمم المتحدة على تسيير قافلة مساعدات إنسانية إلى المخيم بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل مباشر من داخل سورية «إلا أن فريق الأمم المتحدة وبعد توجهه إلى منطقة الـ٥٥ كم بتاريخ الـ٢٦ من الشهر الجاري عاد أدراجه إلى مدينة دمشق بشكل عاجل بسبب ورود تقارير عن هجوم مرتقب لتنظيم داعش الإرهابي على القافلة من المنطقة التي تنتشر فيها القوات الأميركية على الرغم من التعهدات التي قدمتها واشنطن للأمم المتحدة بضمان أمن القافلة».

واعتبر الجعفري، أن «ذلك دليل واضح على أن الولايات المتحدة هي المعرقل الأساسي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان والمسبب الرئيس لمعاناة قاطنيه من المدنيين».

وأكد الزعتري في بيانه أمس، أن «الاتصالات جارية لإيجاد وسيلة مناسبة لإيصال هذه المساعدات، والتعامل مع الوضع الأمني بما يضمن سلامة العاملين الإنسانيين».

مزاعم إسرائيلية عن غارة ضد سورية تعكس مدى ارتباك كيان الاحتلال

موسكو: سنسقط أي طائرة توجه «درونات» تهاجم مواقعنا في سورية

| وكالات

بينما أكدت روسيا، أنها ستسقط أي طائرة استطلاع تقوم بتوجيه طائرات مسيرة تهاجم مواقع لقواتها في سورية، تضاربت روايات وسائل إعلام إسرائيلية حول قيام «إسرائيل» بتنفيذ «غارة» مزعومة على أهداف في سورية «بعد أو قبل» وصول منظومة «إس ٣٠٠» الروسية إلى سورية، في مشهد يعكس مدى الارتباك الذي وصل إليه كيان الاحتلال.

وأعلن رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما الروسي فلاديمير شامانوف في تصريح للصحفيين في موسكو أمس، نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن بلاده ستسقط أي طائرة استطلاع تقوم بتوجيه طائرات مسيرة دون طيار تهاجم مواقع للقوات الروسية في سورية. وقال شامانوف: «لقد صدرت بيانات من جانبنا عن قيام طائرة استطلاع أميركية بتوجيه الطائرات التي هاجمت قواعدنا ولا أستبعد أن ذلك سيمنحنا في المرة المقبلة الحق الأخلاقي في ضرب طائرات الاستطلاع هذه».

وشدد شامانوف على أن المعلومات الروسية بهذا الخصوص «موثوقة ودقيقة»، معربا عن استغرابه لهذا العمل «غير المقبول واللاأخلاقي الذي يعد انتهاكا للقانون الدولي».

وجاء تصريح شامانوف بعد أيام على تأكيد نائب وزير الدفاع الروسي ألكسندر فومين خلال الجلسة العامة لمنتدى شيانغشان الدولي الثامن للقضايا الأمنية الذي عقد في بكين في ٢٥ من الشهر الجاري، قيام طائرة استطلاع أميركية من طراز Posei-don-٨، بتوجيه الطائرات دون طيار «الدرونات» التي هاجمت القاعدة الروسية في حميميم مطلع العام الجاري.

وقال فومين حينها: «شكلت ١٣ طائرة من دون طيار سرباً قتالياً واحداً، وشنت هجومها على قاعدتنا بداية العام الحالي وجرى توجيهها من قيادة موحدة، وبالتوازي، حلّقت طائرة استطلاع أميركية من طراز Poseidon-٨ في أجواء شرق المتوسط على مدى ٨ ساعات». ودعا فومين، إلى التوقف عن تجهيز الإرهابيين بالمعدات العالية التقنية والأسلحة الحديثة. وتعرضت قاعدة حميميم مطلع العام الجاري لهجوم إرهابي بطائرات دون طيار كانت قادمة من مناطق انتشار التنظيمات الإرهابية في إدلب.

في غضون ذلك، نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عما وصفته بأنه مصدر سياسي رفيع، حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أمس، أن سلاح الجو الإسرائيلي «قصف أهدافاً في سورية بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية من طراز «إليوشن إل ٢٠»، قرب اللاذقية في أيلول الماضي».

وزعم المصدر، أن التنسيق مع الجانب الروسي متواصل كما كان عليه قبل الحادثة، على حين ادعت صحيفة «معاريف»، أن «الغارة الإسرائيلية» المقصودة استهدفت شحنة صواريخ إيرانية كانت في طريقها إلى حزب الله في لبنان.

وادعت الصحيفة العبرية، أن الأنظمة الصاروخية الإيرانية المستهدفة تتميز بأنها أكثر دقة، ومن المفترض أن تصل نسبة الخطأ في إصابة أهدافها إلى ١٠ أمتار فقط.

واللافت، بحسب «روسيا اليوم» أن «معاريف» وعلى الرغم من تأكيدها وقوع هذه الغارة التي لم يسمع بها أحد، إلا أنها أقرت بأنها نفذت قبل أن تعلن روسيا إرسال منظومة صواريخ «إس ٣٠٠» إلى سورية، مناقضة بذلك موقعاً إسرائيلياً كان أول من أعلن عن هذه الغارة، وزعم أنها شنت بعد وصول «المنظومة الروسية».

وأوضحت الصحيفة، أن هذه «الضربة المزعومة» نفذت عقب خطاب رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي صادف في ٢٧ أيلول الماضي، ما يعني أن الغارة المزعومة شنت بعد إسقاط الطائرة الروسية «إل ٢٠» في ١٧ أيلول.

وهنا، ووفقاً للموقع، وجدت «معاريف» أن موعد «الغارة الإسرائيلية المتخيلة»، سبق إعلان موسكو مطلع الشهر الجاري إرسال «إس ٣٠٠»، الأمر الذي أنهى عملياً سلسلة طويلة من الاعتداءات الإسرائيلية على أهداف داخل سورية، وتوقفت بشكل تام منذ ذلك التاريخ عن العمل فوق سورية يد كيان الاحتلال الطويلة.

ورأى موقع «روسيا اليوم» أن هذا الإعلان الإسرائيلي الغامض حول غارة إسرائيلية مفترضة على أهداف في سورية، يعكس ضمنياً ارتباك كيان الاحتلال وشعور صانعي القرار فيه بأن أيديهم لم تعد طليقة في سورية، وأنهم يتحرقون في نفس الوقت لإثبات العكس.

في الجمعية البرلمانية الآسيوية في باكستان وفي القمة العالمية لمكافحة الجوع في إسبانيا

مشاركة مكثفة من مجلس الشعب بفعاليات برلمانية دولية

| الوطن- وكالات

واصلت وفود مجلس الشعب السوري مشاركتها المكثفة والفاعلة في الفعاليات البرلمانية الدولية، حيث شارك وفد من المجلس في أعمال الجمعية البرلمانية الآسيوية في باكستان، بالترافق مع مشاركة وفد آخر في أعمال القمة العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية المنعقدة في العاصمة الإسبانية مدريد. وبحسب بيان للمجلس تلقت «الوطن» نسخة منه، قدم مراقب المجلس ورئيس الوفد السوري المشارك في أعمال الجمعية البرلمانية الآسيوية، عاطف الزيبق، مداخلة حول مشروع القرار بشأن نحو «برلمان آسيوي»، أعرب فيها عن أمله بأن يكون الاجتماع فعالاً وينتج عنه قرارات وتوصيات تلبي طموح شعوب الدول الآسيوية في تأسيس برلمان آسيوي موحد وقوي يساهم في تعزيز التعاون من خلال التشاور بين البرلمانات الأعضاء لمستقبل الحياة البرلمانية في قارة آسيا.

واقترح الزيبق، أن تقوم اللجنة المشكلة بالبدء باتخاذ خطوات شجاعة لإيجاد آلية تشكيل البرلمان الآسيوي أو اتحاد البرلمانات الآسيوية.

وبدأت الإثنين، أعمال اللجنة الدائمة حول الشؤون السياسية واللجنة الخاصة بإنشاء برلمان آسيوي، التابعتين للجمعية البرلمانية الآسيوية، والتي افتتحها رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية باكستان الإسلامية، محمد صادق سنجراني.

واجتمعت أمس اللجنة الدائمة حول الشؤون السياسية برئاسة عضو مجلس الشيوخ فاروق إتشق ناديك، وطلب الوفد الفلسطيني توزيع تعديل مشروع القرار المتعلق بالدعم الثابت للشعب الفلسطيني لإتاحة الفرصة للوفود المشاركة للاطلاع عليها ودراسة التعديلات ليتم التصويت عليها لاحقاً من أجل اعتمادها.

وشدد الزيبق، على أن مجلس الشعب السوري مع الورقة المقدمة من الوفد الفلسطيني لأن الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس عليه أبشع أنواع الظلم والاضطهاد.

كما طالب بإضافة الجولان العربي السوري المحتل من الكيان الإسرائيلي الغاصب إلى الورقة، بحيث ما يطبق على الشعب الفلسطيني من قمع وتنكيل وممارسات لا إنسانية يطبق على الشعب السوري في الجولان السوري المحتل.

ويضم وفد مجلس الشعب المشارك كلاً من رئيس جمعية الصداقة البرلمانية السورية الباكستانية، فاضل وردة، وعيد الخلاوي، وسامر شيحا، وسهيل العبد الله.

وعلى هامش الاجتماع قام الزيبق مع السفير السوري في باكستان رضوان لطفي بمشاركة رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني محمد صادق سنجراني بزراعة شجرة باسم الجمهورية العربية السورية.

وفي سياق متصل، أكد وفد المجلس المشارك بأعمال القمة العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية المنعقدة في العاصمة الإسبانية مدريد، وفق وكالة «سانا»، ضرورة تضافر جهود البرلمانيين في العالم لرفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري والتي كان لها تأثير سلبي على حياة السوريين.

وأشار عضو المجلس، رئيس الوفد، عدنان سليمان، إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بجميع القطاعات الإنتاجية في سورية جراء العقوبات الظالمة ولاسيما القطاع الزراعي الذي يشكل مصدراً رئيسياً للغذاء فيها، مبيناً أن الحكومة السورية تبذل قصارى جهدها للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الإجراءات المطبقة من الدول الغربية الداعمة للإرهاب الذي يستهدف سورية. وتنظم القمة، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو».

تقرير: «المعارضة» هى الطرف الأضعف ووضعها اليوم بات أصعب

| وكالات

بات ما يسمى «المعارضة» السورية اليوم «الطرف الأضعف»، ووضعها اليوم «أصعب» بعد خسارة الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية أغلبية مناطق سيطرتهم، بحسب وكالة «ا ف ب».

وذكرت الوكالة في تحليل لها أن هذه المعارضة تتهم دمشق بـ«تعطيل» تشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي، عبر اشتراط تسلمها رئاستها واتخاذ قراراتها بالإجماع.

وأضافت: «إلا أن المعارضة تُعد اليوم الطرف الأضعف، فهي لم تتمكن حتى في أوج انتصاراتها الميدانية من إحداث أي تغيير في المعادلة السياسية، وبات وضعها اليوم أصعب بعد خسارة الفصائل المقاتلة أغلبية مناطق سيطرتها».

ولفتت الوكالة إلى أنه بدا واضحاً في تصريحات رئيس «هيئة التفاوض» المعارضة نصر الحريري من موسكو استعداد المعارضة لتقديم تنازلات، «إذ لم يتوقف عند الانتقال السياسي الذي يبدأ برحيل (الرئيس بشار) الأسد، كما كان المطلب السابق الملح للمعارضة، بل ركز على أهمية دور روسيا، التي لطالما اعتبرتها المعارضة «محتلة»، في العملية السياسية». وأشارت الوكالة إلى أن الملف السوري شكل خلال الأسبوع الماضي محور حركة سياسية متسارعة، بدأت بزيارة المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا دمشق، ثم توجه وفد من «هيئة التفاوض» برئاسة الحريري إلى موسكو، وأخيراً قمة اسطنبول الرباعية.

ونقلت الوكالة عن الأستاذ الجامعي والباحث في الشأن السوري جوليان تيرون قوله: «أي مواجهة اليوم بين القوى المحلية ستفضي غالباً إلى مواجهة أو رد من الدول التي ترعاها، وبالتالي، لا يمكن لأحد أن يحقق الاستقرار أو إعادة إعمار البلد من دون مساندة أو موافقة الجهات الأخرى، ولذلك، فإن الخيار الدبلوماسي يبدو حتمياً».

وبحسب الوكالة، فإن روسيا تهدف من خلال مساعيها السياسية اليوم إلى إقناع المجتمع الدولي بالمساهمة في إعادة إعمار سورية، وهو أمر وضعته دمشق على سلم أولوياتها، لكن الدول الغربية لا تزال ترفض المشاركة فيها مشترطة التوصل إلى حل سياسي أولاً.

وباءت تسع جولات من المحادثات غير المباشرة برعاية الأمم المتحدة بالفشل منذ العام ٢٠١٦ في ظل التباين الكبير بين ما تسمى «معارضة» تفرض شروطاً مسبقة والحكومة السورية التي ترفض هذه الشروط.

وكان يُفترض بحسب عملية جنيف، استكمال البحث في أربع سلال اقترحها دي ميستورا هي الدستور والحكم والانتخابات ومكافحة الإرهاب، لكن يبدو ووفقاً للوكالة، أن عملية التفاوض اختُزلت اليوم بتشكيل لجنة مناقشة الدستور التي أقرّت في مؤتمر الحوار السوري في سوتشي مطلع هذا العام، وأُوكلت إلى دي ميستورا مهمة تشكيلها.

عناصر تابعة لميليشيات إرهابية مسلحة في ريف إدلب الشمالي (عن الإنترنت – أرشيف)

ورحبت القمة الرباعية حول سورية التي عقدت السبت الماضي في مدينة اسطنبول وجمعت رئيسي روسيا فلاديمير بوتين وفرنسا إيمانويل ماكرون ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان إلى جانب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل باتفاق إدلب، وتشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي «قبل نهاية العام الجاري».

ونقلت الوكالة عن المتحدث باسم «هيئة التفاوض» يحيى العريضي قوله: «فتح اتفاق إدلب الطريق، ولا شكّ أن هناك ارتباطاً عضوياً بينه وبين العملية السياسية». وأعلن في ١٧ من الشهر الماضي عن «اتفاق إدلب»، عقب قمة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، في مدينة سوتشي الروسية.

وينص الاتفاق على انسحاب التنظيمات الإرهابية بحلول منتصف تشرين أول الجاري من منطقة «منزوعة السلاح» التي تم الاتفاق على أقامتها بين مناطق سيطرة الجيش العربي السوري ومناطق سيطرة المليشيات المسلحة، وذلك بعد أن تم تنفيذ البند الأول من الاتفاق بسحب السلاح الثقيل من المنطقة، في حين لا يزال يُنتظر انسحاب التنظيمات الإرهابية منها.

وقال العريضي: «نلاحظ اليوم فورة دبلوماسية، الجميع يدفع في اتجاه تشكيل اللجنة الدستورية».

وتتباين قراءة كل من الحكومة السورية و«المعارضة» لمهام هذه اللجنة، حيث تؤكد دمشق أن صلاحيات اللجنة محصورة بمناقشة الدستور السوري الحالي، في حين تزعم «المعارضة» أن هدفها وضع دستور جديد للبلاد.

وغداة اجتماع عقده الجمعة مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم في دمشق، أبلغ دي ميستورا مجلس الأمن أن المعلم لم يوافق على دور للأمم المتحدة في اختيار اللائحة الثالثة (قائمة المجتمع المدني) في اللجنة.

وكان المعلم قد شدد خلال لقائه دي ميستورا الأربعاء الماضي في دمشق، أن الدستور هو شأن سيادي بحت يقرره الشعب السوري بنفسه من دون أي تدخل خارجي.

الباحث في مؤسسة «سانتشوري» للأبحاث آرون لوند، لا يعلق آمالاً كثيرة على هذه الحركة الدبلوماسية، بحسب الـ«أ ف ب»، وقال: «الدبلوماسيون عنيدون، لكن عليهم أن يدركوا أن الرئيس الأسد لم يحارب خلال السنوات السبع الماضية ليستسلم إذا خسر في التصويت داخل اللجنة، هذا الأمر لن يحصل».

وأوضح أن الحكومة السورية «نجحت حتى الآن فيما سماها «إستراتيجية المماطلة» التي اتبعتها طوال السنوات الماضية.